مركب الأمن الهجين والأمن المجتمعي

البروفيسور عامر مصباح
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3

الملخص

طُرحت نظرية مركب الأمن الإقليمي لتفسير العلاقات الأمنية الدولية المبنية على أسس التفاعل الإقليمي، والمحرّكة بواسطة الدول المنخرطة في علاقات مركبة على المستوى الإقليمي؛ لكن في مقابل ذلك، الأطروحة الأصلية «باري بوزان و أوول ويفر» حول مركب الأمن الإقليمي لا تتطابق تماما مع الوقائع التي تجري على أرض الواقع في عدد مناطق العالم، بسبب التداخل الشديد بين الاهتمامات الأمنية المجتمعية والأمن القومي الخاص بالدولة، وهي الحقائق الإمبريقية التي تعزز افتراض مركب الأمن الهجين الذي يحمل عناصر الأمن المجتمعي والأمن القومي على حد سواء، بل في كثير من الأحيان تربط بين الفئتين علاقة اعتماد متبادل تتغذى كل واحدة من مخرجات الأخرى. مصدر التهجين محدد في شيوع تهديدات الأمن المجتمعي وطغيانها على اهتمامات وأجندة الدول أكثر من الأمن القومي، مثل مشاكل الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاضطرابات المجتمعية، الحرب الأهلية، والنزاعات المذهبية والطائفية. الأكثر من ذلك، أن مجالات التفاعل والتأثير تجري على المستوى الإقليمي وما بين إقليمي، وهو العامل المولّد لخاصية التركيب، والمستوى الأكثر تعقيدا من ذلك، أن يتم مواجهة مصادر تهديد الأمن المجتمعي بواسطة الأدوات التقليدية للأمن القومي، مثل استخدام القوة العسكرية بمستويات كبيرة لمحاربة الإرهاب أو فض النزاعات الإثنية والطائفية كالحرب على تنظيم "داعش"، والنزاعات الأهلية في ليبيا وسوريا واليمن.

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي، الأمن المركب، الديناميكيات الأمنية، البيئة الأمنية، المجتمع، الدولة.

بناءً على هذه الأرضية، تتحدد إشكالية المقال في تحليل العلاقة بين مخرجات التفاعلات الأمنية ما بين إقليمي وهشاشة عوامل الأمن المجتمعي، أو ما يمكن تسميته

«بلاأمننة» المجتمعية ما بين إقليمي، أو بصيغة استفهامية: ما هي حدود تأثير أجندة الأمن المجتمعي في صياغة مخرجات مركب الأمن ما بين إقليمي؟ يمكن تفصيل هذا السؤال العام إلى أسئلة فرعية: ما هي وحدات التحليل المساعدة على تفسير العلاقات الأمنية ما بين إقليمي من عيون الأمن المجتمعي؟ لماذا التأكيد على أجندة الأمن المجتمعي كموضوع للعلاقات ما بين إقليمي؟ ما هي الأجندة الأمنية الأكثر تأثير في صياغة التفاعلات ما بين إقليمية؟ ما هي حدود تأثير الخبرات التاريخية في صياغة العلاقات الأمنية ما بين إقليمية؟ ما هي مجالات القضية ذات القيمة الحيوية في تفعيل مركب ما بين إقليمي؟ يتم مناقشة تساؤلات الإشكالية من خلال النقاط التالية:

1. مفهوم الأمن المركب وعلاقته بالأمن المجتمعي؛
2. تحليل نماذج مركبات الأمن؛
3. مصادر التهديد الهجينة العابرة ما بين إقليمي؛
4. الأمن المركب والأمن المجتمعي؛
5. الغطاء الأمني والأمن المجتمعي.

أولا: مفهوم الأمن المركب وعلاقته بالأمن المجتمعي

قدم باري بوزان وزميله[1] عددا من التعاريف لمفهوم مركب الأمن الإقليمي (Regional Security Complexe)، والتي منها أنه: «مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث أن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى». وهذا أول تعريف صاغه في تحديد المضمون الاستراتيجي للمفهوم. وفي مناسبة أخرى -وهو التعريف الأكثر حداثة-، عرّفه بأنه: «مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة(Securitisation) أو اللاأمننة (Desecuritisation)، أو كلاهما هي جد مترابطة بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محلّلة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى».

الدراسة الأولى التي طرح فيها باري بوزان المصطلح كانت تحت عنوان «الشعب، الدول، والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية»[2]

(People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations)، وكان إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية، لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي. لا شك في أن هذا المفهوم لم يتنصل تماما من الأساس الواقعي في اعتبار الدول أطرافا أساسية أو أحادية في العلاقات الدولية، لكن يركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة.

في مقابل ذلك، يرى بوزان وويفر أن الكثير من الخاصيات الجوهرية للدول التي اعتمد عليها الواقعيون[3] في تحليل العلاقات الدولية وفهم السياسة الدولية، لم تعد لها نفس الأهمية في إنتاج الديناميكيات الأمنية. فالتباين في القوة والموقع الجغرافي والقدرات الطبيعية والبشرية لا تتدخل كثيرا في تحديد ثقل الدولة وتأثيرها في العلاقات الأمنية الإقليمية، فباكستان لا تقارن مع الهند من حيث القوة العسكرية والثقل الديمغرافي والعمق الجغرافي، إلا أنها طرف أساسي أو أحد القطبين في إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية بحيث أن الاستقرار أو عدم الاستقرار في جنوب آسيا متوقف على العلاقات الأمنية الهندية الباكستانية.

كما أن مفهوم القوة في مركبات الأمن الإقليمية هو غير ثابت أو محدد في مضمون معين بشكل صارم بالنسبة لكل الأطراف، فالدول التي تتمتع بتماسك وتلاحم قومي بين معظم المكونات الاجتماعية عادة ما تحدد التهديدات في البيئة الخارجية، وتكون أكثر حساسية لمسائل السيادة الوطنية، في حين أن الدول الضعيفة أو التي تعاني من انقسامات قومية حادة أو صراعات داخلية تكون فضاء لتنافس القوى الخارجية المختلفة والمجاورة لها على وجه الخصوص، وتكون أقل تشبثا بالسيادة وأكثر عرضة للعطب بواسطة التهديدات الخارجية. وبشكل عام، تكون بيئتها الأمنية أكثر هشاشة وأقل استقرارا. ومن ثم، سوف تتباين الديناميكيات الأمنية من منطقة لأخرى بناءً على طبيعة وخاصيات البيئة القائمة، والأعمق من ذلك طبيعة المجتمع من حيث التحديث وعدمه، ومن حيث تماسكه السوسيولوجي من عدمه[4].

ثانيا: تحليل نماذج مركبات الأمن

يميز باري بوزان وزميله[5] بين عدد من أنواع مركبات الأمن الإقليمية الشائعة في النظام الدولي التي تساعد على تحليل العلاقات الأمنية الدولية وتمكن من التنبؤ

بمستقبل وضع البيئة الاستراتيجية، فهناك مركب الأمن الإقليمي العام ومركب الأمن الإقليمي المركزي.

1- مركب الأمن الإقليمي العام: يغلب على هذا النوع من مركبات الأمن طابع نظام وستفاليا في العلاقات الدولية، والذي يتكون من دولتين فأكثر تسوده العلاقات الأمنية العامة ويتسم بخاصية الفوضى (من منظور كنيث ولتز)[6] أين تتمتع كل الدول بالسيادة والبحث الذاتي عن الأمن. كما يمكن أن تكون العلاقات الأمنية متمحورة حول قطبين أو عدد من الأقطاب أو قطب واحد. فمثلا في منطقة الخليج هناك إيران والسعودية، وفي جنوب آسيا هناك الهند وباكستان، وفي جنوب إفريقيا، هناك فقط دولة جنوب إفريقيا كقوة إقليمية قطبية مقارنة بالدول المجاورة لها. لكن النقطة الأساسية التي تجمعه بنموذج مركب الأمن المركزي هي العلاقات الأمنية بين القوى الإقليمية داخل المنطقة، ومختلف أنماط التفاعل الناتجة عن هذه العلاقة مثل المنافسات الأمنية والأحلاف العسكرية وتوازنات القوى وغيرها. لذلك علاقات القوة هي التي سوف تسيطر على الديناميكيات الأمنية للمنطقة، كخاصية مركزية مميزة لمركب الأمن الإقليمي مهما كان نوعه.

2- مركب الأمن الإقليمي المركزي: ينتشر عادة مركب الأمن الإقليمي المركزي في المناطق الأكثر مؤسساتية ووظيفية أو اندماجا، بمعنى آخر يغلب عليه الطابع المؤسساتي الوظيفي. وأكثر الأمثلة تمثيلا لهذا النوع من مركبات الأمن الاتحاد الأوروبي الذي يعكس المستويات العالية من النضج والتأسيس للعلاقات الأمنية عبر إقليمية. لكن الجانب التحليلي المهم بالنسبة لنظرية مركب الأمن الإقليمي -على عكس النظرية الوظيفية الجديدة[7]- هو العلاقات الأمنية أو خاصية الأمننة كوحدة رئيسية في تحليل وفهم العلاقات الدولية الإقليمية. بمعنى آخر، العلاقات الأمنية التي تتحكم في مخرجات التفاعلات ما بين الدول وسلوكها في سياساتها الخارجية.

من منظور بوزان وويفر، تسيطر على مركب الأمن الإقليمي المركزي، الأجندة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية العادية التي ينظر لها بعيون أمنية، وبالتالي لا تنسى القضايا الأمنية وإنما يستمر الوعي بها لكنها بنظرة أكثر لطفا وأقل حدة. في هذا النوع من مركبات الأمن، يمكن أن تأخذ شكل الجماعة الأمنية بمفهوم «كارل دويتش»[8]، لكن بوزان وويفر لم يحددا أي نوع من الجماعة؟ هل هي التعددية أو المندمجة؟ من خلال سياق التحليل، يقصدان الجماعة التعددية، لأنه الشكل الأكثر انسجاما مع السياق

العام لتحليل العلاقات الأمنية الإقليمية. تسود في هذا النموذج من المركبات العلاقات الأمنية النشطة والأكثر حساسية إزاء القضايا الأمنية التي تهدد استمرار البنيات أو تعطل وظائفها (الحرب الإثنية في منطقة البلقان في تسعينيات القرن العشرين مثلا). اصطلح على هذا الوضع بمصطلح «الأمننة الجماعية»، التي تمس كل الأطراف دفعة واحدة، وفي نفس الوقت دفع أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي نحو التساؤل ما إذا يمكن أن يتحول مركب الأمن الإقليمي المركزي إلى قوة عظمى وينهي خاصية الفوضى؟ فكما تحولت الولايات الأمريكية إلى قوة عظمى، وأيضا الولايات الألمانية والإيطالية، فهل يتكرر هذا مع الاتحاد الأوروبي؟

3- مركب الأمن الإقليمي للقوة العظمى Great Power Regional Security Complex: يتضمن هذا النوع من مركبات الأمن أكثر من قوة عظمى تمثل قلب التفاعل لمركب الأمن الإقليمي مثل حالة أوروبا وشرق آسيا، التي تمثل في هذا الأخير الصين واليابان قوتين عظميين تتفاعل العلاقات الأمنية الإقليمية حولهما. يتم تحليل مركبات الأمن الإقليمية للقوة العظمى بطريقة مختلفة من حيث الانخراط المتعدد لهذه القوى على المستوى الإقليمي والعالمي، وبالتالي يؤثر توازن القوى الإقليمي في المستوى العالمي، ومن حيث أن نفوذ القوى العظمى يتدفق إلى المناطق المجاورة، ومن ثم تكون هناك كثافة عالية للتفاعلات الأمنية ما بين مناطقية على عكس الحالة العادية. ومادامت هذه هي الخاصيات التي تميز مركب الأمن الإقليمي للقوة العظمى، فهي هجينة تجمع ما بين المستوى الإقليمي والمستوى العالمي. لذلك من ناحية التحليل، يستخدم عادة متغير الصداقة/العداوة في تحليل وفهم العلاقات الأمنية الإقليمية، لكن بسبب انخراط القوى العظمى في المستوى العالمي للعلاقات الأمنية الدولية، فإن هذا المتغير يؤثر في المخرجات الأمنية للمستوى العالمي أيضا.

كما تظهر آثار هذا النوع من مركبات الأمن الإقليمية في إسقاط القوى العظمى لقوتها ونفوذها نحو المناطق المتاخمة، ومن ثم يظهر مستوى فرعي لمركب الأمن الإقليمي وهو التفاعلات ما بين المناطق، إذ تتدفق خاصيات الأمننة من المستوى الإقليمي إلى مستوى ما بين إقليمي بفعل نفوذ وقوة القوى العظمى. من الناحية المنهجية، يعني هذا أن فهم العلاقات الأمنية الإقليمية يبدأ من المنطقة ويمتد إلى المناطق المتاخمة، وأن ما يجري في المنطقة ليس معزولا عما يجري في المناطق الأخرى. مثال الصين التي لعبت دورا أمنيا محوريا ليس فقط في شمال شرق آسيا، ولكن كذلك في

جنوب شرق آسيا وأيضا جنوب آسيا خلال الحرب الباردة. لقد تدخلت الصين في الحرب الفيتنامية ضد الولايات المتحدة، ودعمت باكستان ضد الهند، ودعمت كوريا الشمالية ضد جارتها الجنوبية. التأثير المتزايد للقوة العظمى عبر مناطقي سوف يؤدي بالنهاية إلى ربط مركبات الأمن الإقليمية ببعضها البعض في مستوى أعلى وتصبح أكثر مركزية ونضجا كما يعتقد باري بوزان وأوول ويفر، وهكذا يتبلور مستوى إقليمي فرعي لتحليل العلاقات الأمنية الدولية وهو مستوى «ما فوق إقليمي» (Superregional) والذي بدوره يمكن أن يحل محل مستوى «ما بين إقليمي» (Interregional).

4- المركب الأعلى Supercomplex: النوع الآخر من مركبات الأمن هو المركب الأعلى، الذي يتميز بوجود تفاعلات أمنية ما بين إقليمية كثيفة وقوية. فإذا بقينا في المثال الآسيوي نجد أن التفاعلات الأمنية ما بين شمال شرق آسيا وجنوب آسيا قوية ومكثفة بسبب التخطي المتكرر لتدخل القوة العظمى وفرض نوع من أنماط التفاعل الأمني ذات النتائج المتخطية لعدد من المناطق. فلا تستطيع الصين واليابان فك تدخلهما العالمي عن نظيره الإقليمي، ومن ثم هناك تلازم بين مركب الأمن الإقليمي ونظيره العالمي مشكلا علاقة تفاعلية عليا، تجسد هذا النوع من مركبات الأمن[9].

ثالثا: مصادر التهديد الهجينة العابرة ما بين إقليمي

تتعلق مصادر التهديد الأمني الهجينة بتلك المخاطر الموجهة نحو تهديد استقرار المجتمعات وإضعاف الدول، التي تخترق الحدود الجغرافية وتخلق من ورائها أعباء أمنية مشتركة وآثار استراتيجية تتعدى الحدود الجغرافية للوحدات الوطنية. إنها هجينة كونها تملك خاصيات الأمن المجتمعي وأخرى من مركب الأمن الإقليمي، وبذلك يمكن الاصطلاح عليها بمفردة «مركب الأمن الهجين» (Hybrid security complex). على الرغم من الأهمية التحليلية التي تنطوي عليها نظرية مركب الأمن الإقليمي، إلا الحقائق الأمنية والتطورات الاستراتيجية والمجتمعية ما بين ضفتي غرب المتوسط طرحت تحديات كثير ومركبة وفي نفس الوقت مؤثرة على كل المنطقة لكن في مسار غير خطي. فعلى سبيل المثال، أظهرت التهديدات الإرهابية وتصاعد التطرف الإسلامي في المنطقة تأثيرات كبيرة وجدية على المجتمع الفرنسي أكثر من إسبانيا والبرتغال ومالطا وحتى إيطاليا، ولذلك أظهر المجتمع الفرنسي حساسية كبيرة إزاء المسلمين، انعكست في إحدى مظاهرها في إقدام رؤساء البلديات في المناطق الجنوبية للبلاد على حظر سباحة النساء المسلمات بلباس «البوركيني» في صيف 2016، وبالرغم من اتخاذ مجلس الدولة

في فرنسا قرارا بتعليق الحظر يوم 2016/08/26، إلا أن رؤساء البلديات في تلك البلديات أصروا على حظره وتحدي القرار القضائي، وذلك بسبب تأثر تلك المناطق بعمليات الدهس التي قام بها رعية تونسي بشاحنة كبيرة لعشرات الفرنسيين المحتفلين في الشارع الكبير لمدينة "نيس" بالعيد الوطني يوم 2016/07/14، وخلّف وراءه 84 قتيلا و50 جريحا في حالة خطيرة. وعليه يمكن تحديد هذه التهديدات في مجموعة النقاط التالية:

1) تأثير تآكل سيادة الأمن القومي

تعني سيادة الأمن القومي تحقيق السيطرة الأمنية الوطنية على كل التراب الخاضع لسيادة الدولة، بشكل فعال ومنتج للمخرجات السياسية والمعاني الرمزية التي يعنيها مفهوم السيادة الوطنية في مضمونها التقليدي. تتطلب تلك السيطرة الأمنية وجود شبكة كثيفة ومنتشرة للقطاعات الأمنية داخل التجمعات الحضرية، وعلى الحدود الدولية في شكلها المادي، وشرعية العلاقة السياسية بين المواطنين والحكومة التي تحمل معنى الانتماء الوطني لإقليم جغرافي وهوية وطنية معينة. تقضي مثل هذه المفهمة السياسية حرية تصرف الحكومة فوق أراضيها واستقلالية سلطانها القضائي على مواطنيها وفق ما جاء في مقررات نظام وستفاليا في منتصف القرن السابع عشر[10]. لكن هذا المبدأ أخذ في التآكل تحت وقع التطورات الجديدة في العلاقات الدولية الناجمة عن التطور الاقتصادي والزيادة غير المسبوقة في الإنتاج، وبزوغ الحاجة الملّحة لدى المؤسسات المحلية والشركات في الدول الصناعية الكبرى، نحو عبور الحدود القومية بحثا عن الموارد أو الأسواق لتصدير البضائع المتراكمة كما يعتقد أنصار النظرية الكونية[11].

بصفة عامة، بالرغم من التحسينات التي أدخلت على نظام الاتصالات والتعقب وجمع المعلومات وسرعة معالجتها مهما كانت مكثفة، فإن الدول –بدءا من القوى العظمى إلى أدناها قوة- لازالت تواجه تهديدات جدية لأمنها القومي، سواء من قبل الفواعل التقليدية أو الأطراف الجديدة غير الدول مثل المنظمات السرية التي ما فتئت تجابه القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وروسيا. كنتيجة لتآكل سيادة الدولة على إقليمها المتبوع بضعف سيطرتها، يمكن أن تظهر نزاعات غير تقليدية قاسية تشرذم الدولة وتمزق المجتمع والتي حددها «زبجنيو بريجنزسكي»[12] (Zbigniew Brzezinski) في مجموعة النقاط التالية: **1)** وجود احتمال كبير لنشوب الحروب الإثنية المفتتة للدول القومية، خاصة داخل الدول متعددة الإثنيات التي لم

تصل إلى مستوى بلورة نظام اجتماعي عالي الاعتماد المتبادل والاندماج الاقتصادي بين مكوناته الأساسية، مثل إندونيسيا أو الهند أو باكستان والكثير من الدول في الشرق الأوسط مثل سوريا، العراق، اليمن والسودان (انقسم إلى شطرين، وكلاهما يعيش صراعات دموية داخلية)؛ **2)** إمكانية استمرار الأشكال المختلفة من الحركات المقاومة للاضطهاد والسيطرة العرقية لطائفة معينة على باقي الطوائف الأخرى، أو ظهور واستمرار الحركات الانفصالية كما هو حال القبائل في باكستان والشيشان في روسيا، والتاميل في سريلانكا والكشمير في الهند؛ **3)** تصاعد الهجمات الإرهابية المميتة من قبل الجماعات السرية ضد القوى المهيمنة على النظام الدولي أو ضد مصالحها عبر العالم أو حتى ضد دولها التي نشأت فيها، مثل عمل "تنظيم القاعدة" وتنظيم "الدولة الإسلامية" في أفغانستان، اليمن، سوريا، العراق، ليبيا وغرب إفريقيا. وقد تقوم هذه الجماعات بهجمات نوعية تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل (استخدام غاز الكلور في سوريا والعراق) أو تستخدم الأدوات ذات القتل الجماعي كالذي حدث في 11 سبتمبر 2001؛ **4)** هناك نوع جديد من مصادر التهديد وهو القيام بالهجمات الإلكترونية المشّلة للأنظمة المالية والعسكرية والمعلوماتية في الدولة المستهدفة، من قبل الدول أو المنظمات الإرهابية أو حتى من قبل أفراد مهندسين، من أجل نشر الفوضى التامة وتعطيل الحياة، كالذي تعرضت له الولايات المتحدة في 2015/01/12. ولذلك حذر وزير دفاع الكيان الصهيوني عشية المناورات العسكرية الجوية في ديسمبر 2009 على نموذج صد هجوم سوري، من أن الكيان الصهيوني مستعد لصد أي هجوم إلكتروني على منشآته الاستراتيجية في المستقبل.

2) الحروب غير المتكافئة

من المفارقات الاستراتيجية في طبيعة التهديدات الجديدة للأمن العالمي، أن الطرف الضعيف (الجماعات المسلحة) هو أكثر تحررا من الخوف وقدرة على تحويل حياة الطرف القوي المسيطر إلى حياة بائسة بشكل متزايد جراء الضغط النفسي والإعلامي وحتى السياسي. لذلك يعتقد بريجنزسكي[13] أن قوة الضعف تتمثل في عدم التكافؤ السياسي الذي يسميه الاستراتيجيون بالحرب غير المتكافئة. يتجسد ذلك من الناحية العملية، في أن الثورة وغيرها من أشكال التمرد والعنف في الشؤون العسكرية تؤدي بالطرف المسيطر إلى زيادة استخدام القوة الفيزيقية إلى حدها الأقصى في مقابل

الزيادة الهائلة في حجم قابليته الاجتماعية للعطب، التي تؤدي بدورها إلى زيادة درجة الخوف إلى مستوياتها العليا، وهنا تكمن قوة الضعيف من الناحية الاستراتيجية. هناك مجموعة من المتغيرات أو العوامل التي يعمل الطرف الضعيف على استغلالها في مجابهته للطرف أو الأطراف القوية، كما كان شأن القاعدة مع القوات الأطلسية في أفغانستان وباكستان، وتنظيم داعش مع القوات الحكومية والدولية في سوريا، العراق وليبيا وهي كالتالي: **أ)** سهولة الوصول إلى أهداف الخصم وإلحاق أضرار بليغة بوسائل ضعيفة، ونشر الخوف والهلع في وسط مواطنيه بشكل ينعكس سلبيا على السلطة السياسية وعلى سلوك وزارة الخارجية والدفاع، في تبني الخيارات الصحيحة في احتواء مثل هذه التهديدات على أراضيها أو عبر العالم؛ **ب)** استغلال ظرف الهجرة العالمية المتزايدة بمستويات عالية وسرعة الاتصال بين معظم مناطق العالم، بشكل أدى إلى فقدان الحدود والأبعاد الجغرافية قيمتها الاستراتيجية، ليس أمام الحرب التقليدية فحسب ولكن أيضا أمام نشاط الخلايا السرية المناهضة للقوى العالمية ولدولها، وحسّن من قدراتها على التخطيط والتنسيق بينها بفعالية كبيرة، وأكثر الحالات تمثيلا لذلك اختراق داعش للمهاجرين وضرب البلدان الأوروبية؛ **ج)** استغلال التسهيلات التي تمنحها الديمقراطيات الحديثة المتمثلة في القابلية الكبيرة لنفاذ واختراق الجماعات الأجنبية إلى داخل المجتمعات الديمقراطية وحرية التعبير عن الآراء المتشددة وحرية الممارسة الشخصية للحياة وحرية الاتصال، وحتى الحصول على الجنسية في كثير من الأحيان. وهي كلها امتيازات ساعدت الجماعات السرية على جمع الأموال وتجنيد المتطوعين والتخطيط وما إلى ذلك؛ **د)** استغلال نقطة ضعف الأنظمة الحديثة والمتمثلة في الحساسية الشديدة للتمزق الاجتماعي والحرص على الاعتماد المتبادل النظمي والسوسيولوجي، فتعمد هذه الجماعات إلى تصعيد التمزق الاجتماعي خاصة في المجتمعات الهشة في العالم الثالث والمتسمة بتعدد الأعراق. بشكل يؤدي إلى تفكك هذه المجتمعات ونشوب الصراعات الأهلية وانهيار بنيتها الأمنية أو على الأقل تراجع فعاليتها، وكلها خاصيات رئيسية للبيئات التي تساعد الجماعات السرية على زيادة أنشطتها.

3) العناصر الأمنية الهشة

تتحدد العناصر الأمنية الهشة في وجود فرص داخل الدول الضعيفة للتمزق الطائفي أو العرقي أو السياسي، مثل الكثير من الحالات في إفريقيا (تشاد والسودان مثلا) وفي الشرق الأوسط (العراق، سوريا واليمن مثلا) وآسيا (باكستان وأفغانستان مثلا). تتوفر مثل هذه الدول على فرص جيدة للتعرض للهجوم من الدول المجاورة أو البعيدة أو على الأقل التدخل في شؤونها الداخلية وإملاء عليها مواقف وسياسات معينة. وإذا امتلكت هذه الدول بعض الخاصيات الإيجابية التي هي في نفس الوقت تمثل

حاجات ضرورية للدول الكبرى، كالموارد الطبيعية مثل الكونغو الديمقراطية، ومصادر المياه مثل تركيا، أو الموقع الاستراتيجي مثل بولندا، عندئذ يزداد الضغط الخارجي على هذه الدول وحتى الابتزاز أو التهديد بالحرب في بعض الأحيان. والعكس صحيح، أن الدول القوية هي أقل عرضة للعطب –من هذا المنظور- بسبب أن بنياتها السياسية الداخلية تملك الشعبية الكافية والزخم والاستقرار، بحيث يجعلها قادرة على الصمود أمام أي شيء على مستوى التدخل الكبير.

4) التهديدات السياسية

تتمثل التهديدات السياسية في التناقضات المجتمعية الداخلية التي عندما يتم تسييسها، تصبح الدولة أكثر عرضة للعطب بواسطة الاختراق السياسي من قبل قوى أخرى. وفي هذه الحالة، يصبح مكوّن الأمن القومي على المحك، ويواجه تحديات جدية. لذلك عادة ما تولي الدول الأوضاع الأمنية الداخلية اهتماما كبيرا وتنشئ وحدات أمنية وأخرى سياسية للمحافظة على الأمن ومتابعة الحركة داخل المجتمع وجمع البيانات وتشكيل قاعدة بيانات واسعة حول مواطنيها والحركات الاجتماعية والجماعات المختلفة داخلها. وقدمت التكنولوجيا وأنظمة الحاسوب تسهيلات كبيرة في القيام بمثل هذه المهام. المثير للاهتمام، أنه يشترك في مثل هذه العمليات الدول الضعيفة والدول الكبرى على حد سواء، وفي بعض الأحيان تكون هذه الاعتبارات أكثر حدة داخل الدول الكبرى من غيرها، مثل الولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبريطانيا بعد هجمات لندن في عام 2007[14]. على افتراض أن هناك دول قوية، لكنها مكونة من مزيج من القوميات والعرقيات القومية واللغوية، وبذلك تكون أكثر حساسية للأفكار التي تدعو للانقسام وتصنف ضمن فئة التهديدات الأمنية بسبب وجود إمكانية الاختراق السياسي لهذه الدول من قبل الغير.

من ناحية أخرى، يعتقد باري بوزان[15] أن التهديدات السياسية تنبع من المعركة الكبرى للأفكار والمعلومات والتقاليد الكامنة وراء تبرير الفوضى الدولية. فقد سادت في القرن العشرين العديد من الإيديولوجيات المتصارعة والمتناقضة على مسرح العلاقات الدولية مثل الليبرالية والفاشية والنازية والشيوعية، وفي نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ظهرت الإيديولوجية الإسلامية. ونتيجة لهذه الصراعات الإيديولوجية، تصبح الدول تنظر لها على أنها تهديدات محتملة لأمنها، تنعكس هذه المخاوف في ميل

الدول إلى مناهضة الإيديولوجية المعادية. مثلا خلال الحرب الباردة، شجعت الولايات المتحدة الأميركية مناهضة الإيديولوجية الشيوعية وقام السوفيات بتشجيع مناهضة الليبرالية عبر العالم. الافتراض العام الذي يقوم عليه التهديد الإيديولوجي هو أن اعتناق دولة لإيديولوجيا مناقضة لطرف آخر يعتبر تهديدا، يتصاعد مستواه وفق حدة هذه الإيديولوجيا وتعبئتها الجماهيرية ودوافعها الإقليمية. على اعتبار أن كل دولة تعتبر مكونات الثقافة بصفة عامة (دين، لغة، عادات) بما فيها الثقافة السياسية، مكونات وطنية تسعى للمحافظة عليها والدفاع عنها عندما تشعر أنها مهددة بواسطة الغزو الثقافي. والحقيقة أن الدول تختلف في الحساسية لمثل هذه العناصر، فمثلا نجد المملكة العربية السعودية جد حساسة لمسائل الدين الإسلامي فلا تقبل التفريط في مسألة الحجاب، في مقابل ذلك نجد فرنسا جد حساسة لمسائل العلمانية ولا تقبل أن تكون مهددة مثلا من قبل بعض السلوكيات الإسلامية كالحجاب أو لباس البحر «البوركيني».

كذلك التباين في البنيات السياسية بين الدول المتجاورة يمكن أن يدرج ضمن التهديدات لأمن الدول تجاه بعضها البعض، وتنطبق هذه الحالة على العلاقة السوفياتية-الصينية خلال الحرب الباردة والحالة الهندية-الباكستانية هي أكثر بروزا في العلاقات الدولية الحالية. يتضمن هذا التهديد أن كلاهما عرضة للعطب والاختراق السياسي من قبل الآخر، على اعتبار أن باكستان هي منظمة سياسيا على أساس مبدأ الوحدة الإسلامية، وبالتالي الدولة هي قائمة على قاعدة وأفكار دينية، في حين أن الهند هي قائمة على أسس علمانية وفدرالية ولا تستمر في بقائها القومي إلا بواسطة التوافق والتسامح الثقافي بين الجماعات الدينية الكبيرة المختلفة داخل حدودها، بما في ذلك من وجود أكثر من 60 مليون مسلم. مثل هذا التناقض في البنيات السياسية يجعل كل دولة تخاف من أن تكون عرضة للعطب من الأخرى، فالهند تخاف من أن تدعم باكستان الجماعات الإسلامية الانفصالية على أراضيها، في مقابل ذلك تخشى باكستان من أن تقوم الهند باحتوائها باعتبارها الدولة الأم. وأكثر تجليات الصراع والتهديد بين الدولتين هو الصراع الدائر بين طرفي كشمير ولم يجد لحد الآن طريقه نحو الحل[16].

رابعا: الأمن المركب والأمن المجتمعي

إحدى الصياغات الأكثر حداثة في تحليل وتفسير قضايا الأمن «نظرية مركب الأمن الإقليمي» (Regional Security Complex Theory) التي صاغها وطوّر

وحدات تحليلها كل من باري بوزان Barry Buzan وأوول ويفر Ole Waever في عملهما المشهور الذي يحمل عنوان «المناطق والقوة: بنية الأمن الدولي» (Regions and Power: The Structure of International Security). بالرغم من احتفاظ هذه النظرية بالافتراض المركزي للواقعية/الواقعية الجديدة[17] القاضي بمركزية الدولة وأحاديتها في تحليل قضايا الأمن، إلا أنها قدمت وجها جديدا للتحليل الأمني وذلك بالدمج بين القضايا القديمة والجديدة وإدراج الفواعل المجتمعية إلى جانب الفواعل التقليدية في صناعة الأمن عبر إقليمي.

يتفق منظور الأمن المجتمعي مع مركب الأمن الإقليمي حول فكرة أن التهديدات الأمنية لا تبق حبيسة حدودها المحلية أو الوطنية وإنما تتدفق إلى الخارج عند مستوى معين من التصعيد والكثافة، لكن يختلفان في ترتيب مستويات التحليل. تعطي نظرية مركب الأمن الإقليمي الأسبقية للمستوى الإقليمي في التحليل على افتراض أنه المنتج الأساسي للديناميكيات الأمنية، في حين يعطي منظور الأمن المجتمعي الأولوية للمستوى المجتمعي على افتراض أنه المنتج الأساسي لعوامل الاستقرار أو مصادر التهديد الأمني. السبب الخلفي لذلك هو أن إعطاء الأولوية للمستوى الإقليمي في التحليل سوف يضللنا عن الحقائق الأمنية التي تجري داخل المجتمعات المتعلقة بمصادر التهديد غير التقليدية، بالتزامن مع ذلك سوف يعطي أهمية كبيرة للمصادر التقليدية التي لم تعد فعالة في تحديد شكل البيئة الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا عموما. وطالما أن مصادر التهديد وعوامل الاستقرار هي منتجة مجتمعية، فإنها سوف لا تكون تقليدية مما يعطي أهمية كبيرة للمستوى المجتمعي في التحليل على حساب غيره، من خلال التركيز على فهم وتفسير المضامين السوسيو-ثقافية-اقتصادية التي تعمل كمتغيرات استقرار أو مصادر تقويض للأمن. النتيجة النظرية هي أن منظور الأمن المجتمعي يركز على مرحلة ما قبل تكوّن المستوى الإقليمي للأمن، قبل أن تتفاعل مصادر التهديد وتتصاعد وتملك خاصية الكثافة لتتحرك خارج الحدود الوطنية للمجتمعات، ومن ثم فهو يبدأ بالجذور العميقة للاستقرار وعدم الاستقرار الأمني، في حين أن نظرية مركب الأمن الإقليمي تعالج وتهتم بالنتائج الأمنية التي تتدفق من المجتمعات نحو المنطقة وما بين المناطق ثم العالم.

طرحت نظرية مركب الأمن الإقليمي[18] خمسة متغيرات مستقلة للتحليل الأمني التي يمكن أن يوظفها منظور الأمن المجتمعي لكن بطريقة مختلفة، وهي المحددة في مصطلحات: الصداقة/العداوة، التخومية، الاعتماد المتبادل الأمني، مبدأ

القوة والاختراق. ثلاثة من هذه المتغيرات الخمسة يمكن توظيفها في تحليل قضايا الأمن المجتمعي عندما تؤثر على المستوى الإقليمي والعالمي وهي التخومية أو التجاور والاختراق والاعتماد المتبادل الأمني، لكن تستخدم في سياق التعبير عن عبور الأشكال المختلفة من التهديدات الأمنية إلى المناطق المجاورة، وفي نفس الوقت الآثار الأمنية الإيجابية على المنطقة في حالة الاستقرار. يعني متغير التخومية عند باري بوزان وأوول ويفر تأثير وجود دولة مسلحة بشكل زائد عن الحاجة على باقي الدول المجاورة لها في شكل خلق المخاوف الأمنية الشديدة وإطلاق سباق التسلح والمنافسة الأمنية كرد فعل على الوضع الاستراتيجي الذي شكّله أحد الأطراف. لكن بالنسبة لمنظور الأمن المجتمعي، يوظف متغير التخومية عندما توجد دولة تشهد اضطرابات أمنية شديدة أو تنامي نزعة إيديولوجية متطرفة أو نشوب حرب أهلية عرقية أو مذهبية، سوف تخلق المخاوف الأمنية داخل الدول المجاورة لها خوفا من امتداد الحرب أو التهديدات الأمنية الأهلية إلى داخل مجتمعاتها، وهي الوضعية الاستراتيجية الأكثر شيوعا في الشرق الأوسط وإفريقيا. فعلى سبيل المثال، نشبت الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980، ليس بسبب اختلال ميزان القوى لطرف ضد طرف في المقام الأول وإنما بسبب تنامي النزعة الإيديولوجية للثورة الإيرانية المدفوعة بواسطة المضمون الديني للمذهب الشيعي التي بثت الهلع في العراق ودول الخليج العربية المجاورة، ولأن حكومات هذه الأخيرة سنية المذهب في عمومها وتخشى أن تمتد النزعة الثورية إلى الجماعات الشيعية الكبيرة في مجتمعاتها (العراق، السعودية والبحرين). فالمخاوف الأمنية العابرة للحدود الوطنية إلى دول الجوار هي محمولة بواسطة الايديولوجية الشيعية للثورة الإيرانية التي حدثت عام 1979، تحت شعار "تصدير الثورة" الذي حمله الزعيم الروحي للثورة آنذاك أية الله الخميني.

يمكن أن ينسحب نفس منطق التحليل على متغير «الاختراق» المطروح من قبل نظرية مركب الأمن الإقليمي، بحيث أنه يعني بالنسبة لباري بوزان وزميله اختراق القوى العظمى لمركبات الأمن الإقليمية كنتيجة للمنافسة الأمنية الإقليمية، ولجوء كل طرف للاستعانة بقوة عظمى من المستوى الكوني من أجل الصمود والاستمرار في المعادلة الاستراتيجية الإقليمية. بالنسبة للوضع الاستراتيجي في الشرق الأوسط وإفريقيا، بدأ في التغير منذ نهاية الحرب الباردة في عام 1991 بحيث أخذ مفهوم الاختراق مضامين استراتيجية مغايرة، إنه يعني اختراق التهديدات الأمنية للحدود الوطنية نحو المناطق

المجاورة والبعيدة في شكل موجات لزحف اللاجئين فرارا من مناطق النزاع أو من الموت جوعا، أو تلك التهديدات المدفوعة والمحركة بواسطة وجود أقليات إثنية أو مذهبية أو قبلية (الأكراد، المذهب السني والشيعي في الشرق الأوسط، الطوارق في منطقة الساحل) التي تنتشر في عدد من الدول المتجاورة، بحيث أن نشوب أي صراع من هذا النوع ينتشر بسهولة في باقي الدول بتأثير الاختراق السوسيو-اثني للحدود الوطنية للدول. إذ يرجع استمرار الحروب الأهلية في إفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية إلى الدعم القبلي والإثني الذي يلقاه كل طرف ضد الآخر، وكذلك الأمر بالنسبة للحرب الأهلية في سوريا والنزاع المذهبي في اليمن ومناطق أخرى من الشرق الأوسط. فإذن متغير «الاختراق» من منظور الأمن المجتمعي يعمل بواسطة انتقال التهديدات غير التقليدية -والتي عادة تكون خارج السيطرة التقليدية للدول- إلى المناطق المجاورة بمبررات ودوافع مختلفة، حتى ولو كانت الحكومة رسميا لها علاقات سلمية مع دول الجوار.

ما قيل عن وحدات التحليل السابقة يمكن أن ينسحب على فكرة «الاعتماد المتبادل الأمني»، لكن هي الأخرى تسقط على الأمن المجتمعي بطريقة مغايرة لتلك التي وظفتها نظرية مركب الأمن الإقليمي، بحيث أن الاعتماد المتبادل الأمني يبدأ على المستوى المجتمعي من خلال تعزيز عناصر مصفوفة الأمن المجتمعي لبعضها البعض في حالة التفاعل الوظيفي أو تقويض بعضها البعض في حالة شيوع العيوب الوظيفية، ثم في المرحلة اللاحقة يعمل على المستوى الإقليمي والكوني. إذا افترضنا خمسة عناصر مكونة للأمن المجتمعي وهي: **أ)** التنمية، **ب)** الديمقراطية السياسية، **ج)** حقوق الإنسان، **د)** الثقافة السياسية الوظيفية، **هـ)** الغطاء الأمني، فإنها تتفاعل في حالة اعتماد متبادل بحيث أن مخرجات "أ" هي مدخلات تعزيز لبقية العناصر الأخرى وهكذا بالنسبة لكل العناصر الأخرى. يجب أن تعمل مصفوفة الأمن المجتمعي معا وبقائمة غير محددة من العناصر بناءً على تطور التخصص الوظيفي للمجتمع، وفي حالة عدم إنتاج المخرجات الإيجابية لأحد العناصر فإنه يتحول آليا إلى إنتاج العيوب الوظيفية التي تمثل في الأساس مصدر عطب للأمن المجتمعي. فعلى سبيل المثال، تعثر التنمية الاقتصادية سوف يؤدي إلى اتساع البطالة التي بدورها تخلق التطرف والحركات القومية المتطرفة التي بدورها تتسبب في الاضطرابات الأمنية داخل المجتمع وتقويض الديمقراطية، عن طريق صعود حكومات متطرفة تعكس التطرف الموجود في المجتمع. إذن يؤثر تعثر أحد العناصر بشكل كبير في تآكل المخرجات الإيجابية للعناصر الأخرى ومن ورائها عطب الأمن

المجتمعي. نفس الشيء ينسحب على عنصر الديمقراطية السياسية، بحيث مخرجاتها سوف تعزز باقي العناصر مثل إبداع اقتراحات التنمية الفعالة، الشفافية في المعاملات الاقتصادية والتجارية وتعزيز الثقافة السياسية المتسامحة وظهور كثير من النتائج الملازمة لشيوع الديمقراطية في المجتمع. في مقابل ذلك، سيطرة الاستبداد سوف تتسبب في تآكل العناصر الأخرى عن طريق سيطرة فئة قليلة على الموارد واتساع دائرة الفساد وانتشار التذمر الاجتماعي وقابلية الشعب الشديدة للثورة كنتيجة للقمع. والأمثلة كثيرة من تجربة المجتمعات الاشتراكية التي كانت تتمتع بأنظمة حماية اجتماعية جيدة ووجود طبقة وسطى واسعة وقدرة شرائية كبيرة ووفرة في الخدمات العامة المجانية أو بتكلفة رمزية، لكن في نهاية المطاف ثارت ضد حكامها لأن الطبيعة الإنسانية لا تقبل القمع وكانت آخر هذه التجارب نظام البعث الاشتراكي في سوريا في 2011. فإذن على عكس مضامين الاعتماد المتبادل الأمني عند نظرية مركب الأمن الإقليمي، أنه عملية تحدث فيما بين عناصر الأمن المجتمعي بحيث أن حضورها يعزز بعضها البعض وغيابها يتسبب في تآكلها، وبالتالي تتحول إلى مصدر عطب للأمن المجتمعي. في مقابل ذلك، ينظر باري بوزان وزميله إلى العملية على أنها ناتجة عن تفاعل بين وحدات متماسكة وهي الدول بحيث أن وضعها الاستراتيجي وأهدافها الأمنية تؤثر سلبا أو إيجابا في أهداف وأوضاع بعضها البعض، أي أن أمن الدولة القومي يتأثرا إيجابا أو سلبا بالخطوات الأمنية المتخذة من قبل الدول الأخرى. وبالتالي تتباين المفهمة النظرية للاعتماد المتبادل الأمني عند باري بوزان وزميله عن نظيرتها في منظور الأمن المجتمعي.

عندما تتصاعد عملية الاعتماد المتبادل الأمني بين عناصر الأمن المجتمعي إلى مستوى معقد من الكثافة وسرعة إنتاج المخرجات الوظيفية والترابط العضوي، وفي الحالة السلبية، إنتاج مصادر العطب الكثيفة، تتدفق إلى المستوى الإقليمي ومن ورائه المستوى الكوني، مبلورة مفهوم الاعتماد المتبادل الأمني الإقليمي أو الكوني. على إثر ذلك، تتدفق جوانب ومكونات الأمن المجتمعي في شكل ربط العلاقات المتعددة القطاعات بين مجتمعات المنطقة من أجل التعاون وزيادة تعزيز الأمن الإقليمي واحتواء مصادر العطب المحتملة العابرة للحدود، وكذا الحوار حول المشاكل والقضايا التي تمثل المصالح الإقليمية المشتركة. في مقابل ذلك، يتضمن الاعتماد المتبادل لدى نظرية مركب الأمن الإقليمي من بين أشياء كثيرة الاستجابات الأمنية لدى الأطراف الإقليمية المنتجة بواسطة زيادة قوة لدى طرف إقليمي معين. وهذا يعني أن مفهمة الاعتماد المتبادل في منظور

الأمن المجتمعي لا تتضمن الأجندة العسكرية التقليدية بقدر ما تتضمن إجراءات بناء الثقة وتعزيز التعاون الإقليمي والمحافظة على تماسك واستقرار المجتمعات. فبالرغم من وجود تطابق في إطلاق مصطلح «الاعتماد المتبادل الأمني» كوحدة لتحليل قضايا الأمن، إلا أنه بمضامين مفاهيمية متغايرة من نموذج لآخر، وذلك بسبب التباين الجوهري حول الافتراض العام للتحليل، المركز في نظرية مركب الأمن الإقليمي حول اعتبار الدولة كفاعل مركزي في العلاقات الدولية، في حين يتخذ منظور الأمن المجتمعي من الأطراف المجتمعية كفواعل محورية في صياغة مفردات الأمن.

أما بالنسبة لمفردة «مبدأ القوة» فإنها هي الأخرى لها مفهمة مغايرة لدى منظور الأمن المجتمعي، بحيث أنها ليست مهملة ولا مرتبة في أعلى سلّم الأولويات الأمنية للمجتمع، وإنما مصاغة بطريقة تتناسب مع روح ومفردات وأجندة الأمن المجتمعي. يركز المنظور على مضمون القوة العميقة للمجتمع المحددة في قوة إبداع الأفكار والأدوات التي توسع دائرة الرفاهية الاجتماعية وتقلص آلام المواطنين وتزيد من قوة المجتمع المتعددة القطاعات بشكل يجعل كل أنظمته تعمل بشكل فعال ومنظم ومتطور في نفس الوقت. لهذه المفهمة دور كبير في ترتيب الأولويات المجتمعية، بحيث لا يتحول القطاع العسكري الذي يحظى بالأولوية أو يمتص القسط الأكبر من الموارد الوطنية على حساب المجالات العميقة لقوة المجتمع. على افتراض أن المعتبر والمهم في تحليل الأمن المجتمعي هو قوة المجتمع وليست قوة الدولة، يؤثر هذا التوصيف النظري بدوره في ترتيب الأجندة بحيث تعطى الأهمية لتلك التي تزيد قوة المجتمع وتؤخر تلك التي تعزز سطوة الدولة على المجتمع. الأعمق من ذلك، أن مفهوم قوة المجتمع لا يحمل في مضمونه ملامح الخوف والريبة لدى الآخرين على عكس القوة العسكرية، وهذا يعني بطريقة أخرى تحقيق الأمن الإقليمي وتلطيف الريبة الأمنية في النظام الإقليمي.

على عكس ما تؤكد عليه نظرية مركب الأمن الإقليمي، فإن قوة المجتمع تحقق الاستقرار الأهلي وفي نفس الوقت لا تخلق الديناميكيات الأمنية الإقليمية بسبب غياب متغير الخوف والريبة، بل على العكس من ذلك تدفع قوة المجتمع شعوب المنطقة نحو بعضها البعض من أجل التعاون والتكامل عبر إقليمي، في حين أن قوة الدولة تدفع الشعوب للاصطفاف وراء حكوماتها التي تحمل أهدافا مضللة أو تدافع عن قضايا خاسرة. كما يمكن أن تتحول قوة الدولة إلى نقمة على المجتمع من خلال الانتهاكات

المريعة لحقوق الإنسان خاصة في حالة الأزمات الأمنية، كما حدث في الكتلة الشرقية والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. بناءً على المفهمة الخاصة لمنظور الأمن المجتمعي لمبدأ القوة، فإنه لا تتكون مركبات الأمن كما يدعي باري بوزان وزميله وإنما تظهر علاقات التعاون والتكامل الإقليمي القائمة على قوة المجتمعات بدل قوة الدول، على افتراض أن قوة المجتمع تخلق الثقة والحافز للتعاون مع الآخر، في حين قوة الدولة تخلق الريبة وتطلق الأشكال المختلفة للمنافسة الأمنية وسباقات التسلح وتصعيد المخاوف الأمنية إلى المستوى الذي تتصاعد معها الأزمات الأمنية وفي أحيان أخرى تقوض الأمن الدولي بدل أن تبنيه.

النقطة الأساسية بين النموذجين النظريين هي الاختلاف حول مرجعية التحليل، إذ تتخذ نظرية مركب الأمن الإقليمي من الدولة كمرجع نهائي في التحليل باعتبارها فاعل مركزي في العلاقات الدولية، في حين يتخذ منظور الأمن المجتمعي من المجتمع المرجع النهائي للتحليل. تؤثر مرجعية التحليل بشكل كبير في صياغة وتشكيل المشكلات الأمنية على المستوى الإقليمي، بحيث أن مرجعية الأمن المجتمعي تصعّد كثافة التفاعلات الاقتصادية والمعاملات عبر إقليمي، في مقابل ذلك تؤدي مرجعية مركب الأمن الإقليمي إلى خلق صف من الديناميكيات الأمنية المحفوفة بالمخاطر مثل سباق التسلح وتستنفذ موارد كبيرة التي في نهاية المطاف تكون على حساب رفاهية المجتمع.

خامسا: الغطاء الأمني والأمن المجتمعي

إحدى مفردات التحليل المطروحة من قبل نظرية مركب الأمن الإقليمي «الغطاء» (Overlay) الأمني الذي يمكن أن ينتج مفهوم المنطقة تحت مظلة أمنية تشمل مجموعة من الدول مزودة بأي شكل من أشكل الشرعية أو التبرير السياسي لهذا الغطاء. وفق التوظيف التفسيري لهذا المصطلح من قبل باري بوزان وزميله، يتضمن الغطاء الأمني معنى الوضع الاستراتيجي الذي توجد فيه قوة عظمى تملك قدرات عسكرية وموارد اقتصادية كبيرة، تستطيع بواسطتهما توفير مظلة أمنية لمنطقة معينة أو مجموعة دول، بحيث تتولى مهام الدفاع والحماية من أي هجمات عسكرية معادية أو محاولات تدخل في شؤون المنطقة من قبل طرف خارجي. وهناك عدد من الأمثلة الإمبريقية من تاريخ العلاقات الدولية يمكن الاستشهاد بها مثل الغطاء الأمني الموفر من قبل كل من فرنسا وبريطانيا لمستعمراتهما عبر العالم خلال النصف الأول من القرن

العشرين، والدور الاستراتيجي للاتحاد السوفياتي بالنسبة لدول أوروبا الشرقية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والولايات المتحدة بالنسبة لأوروبا الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. المدلول الأمني للغطاء هو أن القوى الواقعة ضمنه توفر حجما معينا من الموارد التي توجه نحو تعزيز مستوى الرفاهية الاجتماعية مقابل تسهيلات عسكرية واقتصادية وسياسية يستفيد منها الطرف المهيمن. برزت الآثار الملموسة للغطاء الأمني في الحالة الأمريكية والسوفياتية (سابقا) على المناطق الخاضعة لنفوذهما، بحيث لا يمكن اليوم تصور الرفاهية الاجتماعية في منطقة اليورو والاستقرار الأمني بدون ربطه بالمظلة الأمنية الأمريكية المترتبة عن اتفاقية وقف إطلاق النار في الحرب العالمية الثانية.

الحقيقة أن وحدة «الغطاء الأمني» المطروحة من قبل أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي غير قابلة للتعميم على كل المناطق، وفي نفس الوقت ليست قابلة للتكرار إلا في ظل توفر ظروف استراتيجية كثيفة وجذابة في نفس الوقت. فالظروف السياقية التي بني فيها الغطاء الأمني بعد الحرب العالمية الثانية مكونة بشكل أساسي من حدة المنافسة الأمنية بين القطبين آنذاك وكذا ترتيبات إنهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم توقع نشوب حرب عالمية ثالثة لطرح هذه الفكرة من جديد هو ضرب من الخيال وإن وقع سوف يكون أكثر كلفة من متطلبات تثبيت الأمن المجتمعي. تتعلق النقطة الثانية بخاصيات الجذب الاستراتيجي، إذ أنه ليس كل مناطق العالم تتمتع بعناصر الربح المتاحة في منطقة الخليج العربي مثلا التي تستطيع وحدات مجلس التعاون الخليجي أن تدفع تعويضات مربحة للغطاء الأمني الموفر من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. فعلى سبيل المثال أعلن وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل في مؤتمر حول الأمن في البحرين نظم بتاريخ 2013/12/07 بأن «استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة قائمة على إبقاء الوجود العسكري ودعم القوة الدفاعية الوطنية للدول، على الرغم من الاتفاقية المبرمة مع إيران أخيرا في جنيف حول برنامجها النووي»، انعكس تطوير القدرات الدفاعية للدول الإقليمية من الناحية العملية في إبرام صفقات تسلح كبيرة مع دول المنطقة بقيمة 75 مليار دولار، ثم أعلنت صفقة جديدة في شهر يناير 2014 بين الولايات المتحدة والسعودية بقيمة أكثر من 12 مليار دولار من أجل اقتناء مدرعات أمريكية. لا تستطيع دول أخرى دفع هذه المبالغ الضخمة لشركات صناعة الأسلحة التابعة للطرف الموفّر للغطاء الأمني الإقليمي، أو لو كانت لدى لدول مجلس التعاون الخليجي كثافة سكانية كبيرة لما استطاعت تخصيص هذه الميزانية الكبيرة لصفقات

التسلح. ومن ثم تظهر محدودية الغطاء الأمني في تعميم التفسير بالرغم من أنه قائم في بعض المناطق، على اعتبار أن الشكل الأمني الأكثر شيوعا فيما بعد الحرب الباردة هو بناء الشراكة الأمنية، لكن تكون مع الدول التي تتمتع باستقرار أهلي من أجل تخفيض كلفة الشراكة الأمنية.

من جهة أخرى، لا يتناسب الغطاء الأمني مع كل ظروف المناطق لسببين رئيسيين، الأول هو مشكلة تحمّل الأعباء التي عادة ينظر لها على أنها لا تتوافق مع المنافع التي يمكن أن تجنى من وراء توفير الحماية من قبل القوة العظمى، كما هي حالة إفريقيا بحيث لا تسطيع مثلا فرنسا أو الولايات المتحدة توفير غطاء أمني لأنها تنظر له كتورط في أزمات أمنية محلية معقدة، بالرغم من وحدات عسكرية فرنسية محدودة في ساحل العاج ومالي وإفريقيا الوسطى في السنوات الأخيرة. السبب الثاني هو حساسية المشاعر القومية والثقافية لوجود غطاء أمني خارجي واحتمال تصاعد حركات متطرفة مناهضة لأي تواجد أجنبي على أراضي الدول وهي الحالة الشائعة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، والتي بدورها سوف تقوّض أركان الأمن المجتمعي، مثل الوضع الأمني القائم في باكستان واليمن جراء مقاومة الولايات المتحدة للجماعات المسلحة في البلدين بواسطة الطائرات بدون طيار، والتي أثارت مشاعر الغضب والاستياء لدى جماعات كبيرة داخل هذين المجتمعين وعززت معسكر التطرف في المنطقة. صحيح أن الغطاء الأمني يحول دون ظهور المنافسة الأمنية الإقليمية التي تستنفذ موارد كبيرة التي بالضرورة تنعكس إيجابا على الأمن المجتمعي، لكن في نفس الوقت يتطلب شروطا وسياقا اقتصاديا وسوسيولوجيا يقبل ويعزز المظلة الأمنية الخارجية، وهو الظرف غير القائم في إفريقيا والشرق الأوسط بالذات. من ثم تصبح النتيجة النظرية المستخلصة هي بدل أن الغطاء الأمني يؤدي إلى الاستقرار، يخلق بؤر أمنية داخل المجتمعات ويساعد على تنامي نزعة التطرف والحركات الراديكالية المدفوعة بواسطة تقلص الرفاهية الاجتماعية في معظم منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

تحمل مفهمة نظرية مركب الأمن الإقليمي[19] «للغطاء» الأمني في مضامينها الملامح الملحوظة لهيمنة القوة العظمى على المنطقة، وهي العامل الفعال في تنمية وتكوين المشاعر الراديكالية ضد الآخر وتغذية الإيديولوجيات المتطرفة المناهضة لأي غطاء أمني للقوة العظمى، وهذا ما يفسر تقريبا استمرار مقاومة الجماعات المسلحة للقوات الحكومية والأجنبية وتنامي نفوذها عبر إقليمي في جنوب آسيا وجنوب الجزيرة العربية. فتنظيم القاعدة في هذه المناطق له نفوذ كبير كرد فعل على التدخل العسكري

الأمريكي وهجمات طائرات بدون طيار، التي أثارت استياء حكومة باكستان وأصبحت تعارض بشدة الاختراق المتكرر لهذه الطائرات واستهداف قادة وتجمعات أعضاء الجماعات المعارضة في الجبال وحتى وسط التجمعات الحضرية. صحيح أن الغطاء الأمريكي-الأطلسي لهذه المناطق أبقى تهديدات الجماعات المسلحة ضمن حدودها الجغرافية بعيدة عن الوطن الأمريكي، لكنه في نفس الوقت عطب الأمن المجتمعي في هذه المناطق إذ لازالت الصراعات الأهلية مستمرة في باكستان، أفغانستان واليمن. إذن الغطاء الأمني عادة يأتي بنتائج عكسية مقوّضة للأمن المجتمعي، بالرغم من أنه يوفر موارد كبيرة يمكن أن توجه لمشاريع الرفاهية الاجتماعية، لكن الظروف الثقافية والسوسيولوجية في معظم منطقة الشرق الأوسط غير مساعدة على تعزيز وتأييد فكرة الغطاء الأمني. بالطبع تتحرك هذه المشاعر وتبنى الاعتقادات الراديكالية بواسطة شيوع وسائل الإعلام وسهولة الوصول إليها وبلورة الايديولوجيات الضيقة والمتطرفة التي تدفع نحو مزيد من التجنيد في صفوف هذه الجماعات التي تقاتل القوات الحكومية والأجنبية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تعطيل الكثير من مشاريع التنمية وربما يضعف مؤسسات الدولة إلى المستوى الذي تصل فيه إلى حافة الفشل الأمني الكبير.

حاولت الولايات المتحدة في بداية القرن الواحد والعشرين أن تسقط غطاءً أمنيا على منطقة الخليج العربي وجنوب آسيا بواسطة الانتشار العسكري المباشر من خلال احتلال العراق وأفغانستان، لكن بعد ثماني سنوات في العراق واثني عشر سنة في أفغانستان لم تستطع أن تحقق الاستقرار الإقليمي، وعوضا عن ذلك ضاعفت مصادر عطب الأمن المجتمعي في هذه الدول وحدثت مجازر على نطاق واسع وانتهاكات مريعة لحقوق الإنسان، وأذكت الانقسامات المذهبية والقبلية والدينية. إذ ظهر على خلفية محاولة فرض غطاء أمني عن طريق الغزو، عدد من الجماعات المسلحة المتطرفة مثل "تنظيم القاعدة" في الجزيرة العربية (مجال نشاطه الرئيسي في اليمن)، وتنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق ولاحقا أضيفت للتسمية «بلاد الشام» و أصبحت اختصارا لـ "داعش" على خلفية الحرب الأهلية في سوريا، وتنظيم طالبان في أفغانستان وطالبان باكستان، بالإضافة إلى عشرات الجماعات الصغيرة التي قامت من أجل مناهضة الوجود العسكري الأمريكي في هذه المناطق. لقد ضاعف الغطاء الأمني الأزمات والتحديات الأمنية داخل مجتمعات هذه المناطق بدل احتوائها. مع الإقرار في نفس الوقت أن ديناميكية التنسيق الأمني وتبادل المعلومات وكل العمليات الاستراتيجية قد تكثفت عبر إقليمي وجمعت المستوى الإقليمي بالمستوى الكوني.

فإذا كان للغطاء الأمني نتائج إيجابية في أوروبا وجنوب شرق آسيا، فإنه ليس كذلك في المناطق الأخرى من العالم مثل منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا وحتى منطقة مجلس التعاون الخليجي، إذ أدى انتشار القوات الأمريكية والقوى الغربية الأخرى إلى تصاعد حدة الصراعات الأهلية والحركات المتشددة المناهضة للوجود الأجنبي على أراضيها. من جانب آخر، أن الحالات المطروحة من قبل نظرية مركب الأمن الإقليمي حول الغطاء الأمني تمت في سياق الحرب العالمية الثانية التي أنهكت المجتمعات عبر العالم طيلة خمس سنوات، وانبثقت من اتفاقيات إنهاء الحرب وترتيب الوضع الدولي فيما بعد الحرب، ونستطيع القول أن الغطاء الأمني بني تحت تأثير الأمر الواقع لانتشار قوات القوى العظمى على أراضي الدول التي حررتها من قوات المحور آنذاك، تحولت هذه المناطق تدريجيا إلى أسواق لبضائع واستثمارات القوى المنتصرة في الحرب (مشروع مارشال ومنظمة الكوميكون مثلا). لكن الغطاء الأمني الجديد الذي بني فيما بعد الحرب الباردة جرى تحت ظروف غير مناسبة مثل اشتداد القضية الفلسطينية والأفغانية وترافق الحركة الديمقراطية مع تنامي نفوذ الجماعات الراديكالية في نفس الوقت، وأخيرا قدوم الولايات المتحدة لهذه المناطق كان ينظر له في عموم عيون الشعوب على أنه غزو وليس تحرير، حتى في العراق الذي سوقت الدعاية الأمريكية أنه تحرير من النظام التسلطي لصدام حسين.

لكن المشكلة الرئيسية أن الديمقراطية المحمولة على الدبابات الأمريكية تحولت إلى صراع طائفي قاس طيلة ثماني سنوات ولازال مستمرا بعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011. الأعمق من ذلك، أن الانتشار العسكري الأمريكي في جنوب آسيا ومنطقة الخليج العربي عزز النزعة العسكرتارية للجنرال برفيز مشرف في باكستان حتى أشرفت البلاد على حافة الدولة الفاشلة في عام 2006، وكذلك لم تؤد القواعد العسكرية في منطقة الخليج إلى دمقرطة هذه المجتمعات على عكس ما جرى في جنوب شرق آسيا وأوروبا. النتيجة النظرية هي أن السياق الذي بني في إطاره الغطاء الأمني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم يؤد إلى تعزيز الأمن المجتمعي، بل على العكس من ذلك أنتج مخرجات مضادة تمثلت في شيوع النزعة العسكرتارية والحروب الطائفية والمذهبية وتعزيز معسكر المتشددين.

الصيغة الجديدة للغطاء الأمني المطروحة من قبل الولايات المتحدة تحت إدارة باراك أوباما والقوى العظمى الأوروبية الأخرى المتضمنة تعزيز القدرات الدفاعية

والأمنية لدول الشرق الأوسط وإفريقيا بالتوازي مع الضغط المتزايد من أجل دمقرطة هذه المجتمعات هي خطوة في الطريق الصحيح نحو صناعة السلم الأهلي، لأنها تخلق الوضع الذي تصبح فيه الفواعل الإقليمية شريكة في صناعة الأمن الإقليمي عبر الانخراط المتزايد في عمليات التنسيق وتبادل المعلومات والتعاون الأمني، وفي نفس الوقت، سوف يحول مزيد من الديمقراطية وحقوق الإنسان وشفافية العمليات المجتمعية دون تحوّل حكومات المنطقة إلى مصدر رئيس لعطب الأمن المجتمعي. في هذه الحالة، يمكن أن يقترب مركب الأمن الإقليمي المشكّل بواسطة الغطاء الأمني من أجندة الأمن المجتمعي، بحيث تتصاعد مستويات الاعتماد المتبادل الأمني بشكل يقلص الأعباء الأمنية ويوفر الموارد على المستوى الوطني لتوجه نحو تعزيز الرفاهية وتوسيع السوق وتعميق الديمقراطية، على افتراض أن في حالة كثافة الاعتماد المتبادل الأمني تتقلص أهمية القوة العسكرية وتتلاشى ملامح المنافسة الأمنية بين الدول، في مقابل ذلك تزداد أهمية التعاون الاقتصادي والأمني ويتعمق الإدراك الإقليمي حول ضرورة المحافظة على الاستقرار والرد الجماعي على مصادر عطب الأمن المجتمعي في أي دولة. كل العمليات الإقليمية والتفاعلات وصف المعاملات سوف تولد كثافة متزايد للاعتماد المتبادل الأمني على المستوى الإقليمي، لكن لا يعني هذا تقدم أهمية المستوى الإقليمي على نظيره المجتمعي، وإنما أساس الغطاء الأمني واستمراره وعمله كديناميكية أمنية هو قائم على تدفق أشكال وعوامل الاستقرار من المستوى المجتمعي بشكل يصبح الغطاء الأمني صناعة مشتركة بين فواعل مختلفة ومتضمنا أجندة الشعوب في المقام الأول.

الحكم على الإستراتيجية الجديدة للدول العظمى مع الإصرار على دمقرطة مجتمعات الشرق الأوسط بأنها خطوة في الطريق الصحيح، فقط من أجل تعزيز الأمن المجتمعي وخلق نوع من التوازن بين القطاعات المجتمعية ودون التقهقر إلى سيطرة القادة العسكريين على القطاعات المدنية بطريقة صارمة. على افتراض أن شيوع الديمقراطية تفتح فرصا كبيرة للحوار حول القضايا المجتمعية المؤدية في نهاية المطاف إلى إبداع الطرق والمناهج الخلاقة في صناعة السلم الأهلي والحولان دون الصدام العنيف بين الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع الواحد. في نفس الوقت تتقلص الحاجة إلى الموارد الكبيرة التي توجه نحو القطاع العسكري وإذكاء المنافسة الأمنية بين الدول، وعوضا عن ذلك تتقدم أجندة تعزيز الرفاهية الاجتماعية وتطوير التنمية الاقتصادية

القائمة على الاهتمامات المجتمعية. تحقيق أجندة الأمن المجتمعي بشكل كثيف سوف يدفع الحكومات نحو البيئة الإقليمية للتفاعل حول مزيد من كثافة مخرجات الأمن المجتمعي، يخلق هذا التفاعل بدوره الأبنية الأمنية الإقليمية التي من الممكن أن توفر غطاءً فعالا للبيئات المجتمعية من أجل الاستمرار في إنتاج أسباب الاستقرار الأهلي. على اعتبار أن تقدم أجندة الأمن المجتمعي القائم على الاهتمامات الإقليمية سوف يدفع الوحدات السياسية نحو بعضها البعض للتنسيق الأمني وبلورة الاستراتيجيات الأمنية الإقليمية لاحتواء التهديدات المشتركة، بشكل يؤدي في النهاية إلى توفير الغطاء الأمني الإقليمي الذي يتميز بتوزيع الأعباء عبر إقليمي وتقليص أهمية القوة العسكرية في تعامل الدول مع بعضها البعض والميل أكثر إلى العمل العسكري المشترك.

كل هذه العمليات الأمنية المنبثقة من المستوى الإقليمي تساعد على تثبيت الاستقرار الأهلي داخل المجتمعات وتجمع القدرات الإقليمية من أجل احتواء مصادر التهديد الجديدة مثل الإرهاب، تنامي الميول الانفصالية، التهريب، الهجرة، اللاجئين وتجارة المخدرات. بواسطة هذه المفهمة للغطاء الأمني المتضمنة إعادة تضمين هذا المفهوم أجندة الأمن المجتمعي، يصبح أكثر قدرة على إنتاج المخرجات الإيجابية المنعكسة في السلم الأهلي وقبول الشعوب تعاون حكوماتها مع القوى العظمى على المستوى الكوني للعلاقات الدولية. فالاعتماد المتبادل الأمني ضمن المفهمة الجديدة للغطاء الأمني، هو قائم على كثافة وتمدد أجندة الأمن المجتمعي وتدفقها نحو الخارج إلى المستوى الإقليمي، وهي طريقة جيدة لتوفير الموارد عبر توزيع الأعباء الأمنية عبر إقليمي، وفي نفس الوقت خلق الوحدات المسالمة والحكومات التي تبحث عن التعاون الأمني الإقليمي وعدم السماح بعطب الأمن المجتمعي لأي طرف، لأن ذلك سوف يؤدي إلى إعطاب الأمن الإقليمي طالما أن هناك اعتماد متبادل أمني عبر إقليمي. انتشار الغطاء الأمني الإقليمي على أسس أجندة الأمن المجتمعي، المتفاعل في اعتماد متبادل أمني كثيف ومتمدد، يقدم حلا جيدا للمناطق الضعيفة أمنيا وتشهد تنامي التهديدات غير التقليدية بشكل متزايد مثل منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الساحل الإفريقي وباقي إفريقيا التي أصبحت مجتمعاتها مجالا لإنتاج حركات التمرد في وسط وغرب وشرق إفريقيا وكثافة الهجرة السرية وتهريب المهاجرين وتجارة المخدرات والأسلحة.

عندما تهيمن أجندة الأمن المجتمعي على المستوى المحلي والوطني، تنتج بدورها البنية المؤسساتية للمستويات الأخرى: الإقليمية، القارية، والعالمية، على افتراض أن مؤسسات النظام العالمي هي قائمة ابتداءً على أسس اجتماعية-اقتصادية-سياسية في المقام الأول وأن القوة العسكرية هي فقط إحدى أدوات إدارة النظام، هذه الفكرة مطروحة أيضا من قبل النقديين «روبرت كوكس» كما ذكر «ماك سويني»[20]. هناك حقائق تاريخية تؤكد هذا الإدعاء النظري والتي منها أن نظام وستفاليا في منتصف القرن السابع عشر- الذي هو انطلاقة تحليل الواقعية/الواقعية الجديدة- أقيم على اعتبارات واهتمامات مجتمعية في المقام الأول، لأنه كان المخرجة النهائية والكبرى للحرب الأهلية التي دامت ثلاثين عاما في وسط أوروبا بين القبائل والمقاطعات الألمانية وتورطت فيها القوى العظمى آنذاك. فنتيجة لدور العوامل الثقافية والتباينات الدينية والعرقية نشبت هذه الحرب وقوضت الأمن داخل المجتمعات الأوروبية، ومن أجل تقليص الدور السلبي للمكونات المجتمعية في صياغة الأمن، تم اقتراح شكل الدولة-الأمة ذات السيادة التي تتسامى على التنوعات الإثنية والدينية والمذهبية. اليوم هذه المكونات هي التي تقوض الأمن المجتمعي وفي نفس الوقت تدفع الفواعل نحو بعضها البعض للتنسيق وبلورة الأمن الإقليمي المشترك، ومن وراء ذلك تشكيل الغطاء الأمني بمفاهيم ومضامين مغايرة لما هو مطروح من قبل نظرية مركب الأمن الإقليمي.

الهوامش

1. Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sào Paulo: Cambridge University Press, 2003), pp. 21-22.

2. Barry Buzan, People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations (London: Wheatsheaf Books, 1982), pp. 73-75.

3. John Baylis, «International and Global Security in the Post-Cold War Era», In The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 257-59.

4. Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 22-25.

5. Ibid. pp. 51-52.

6. Kenneth N. Waltz, “Explaining War”, In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

7. Paul Taylor, “The Functionalist Approach to The Problem of International Order: A Defence”, Politics Studies XVI, 03 (1968), 393-98.

8. Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 282-83.

9. Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 52-55.

10. P. A. Reynolds, An Introduction to International Relations, ed. 8th (London: Longman Group Limited, 1978), pp. 13-22.

11. Jan Aart Scholte, « Global Trade And Finance», in The Globalization of World Politicsim : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2th ed. (New York : Oxford University Press Inc., 2001), pp. 533-34.

12. Zbigniew Brzezinski, The Choice : Global Domination or Global Leadership (New York: A Member of the Perseus Books Group, 2004), pp. 07-09.

13. Zbigniew Brzezinski, Op. Cit., pp. 43-47.

14. Kevin P. Clements, “The Strategic Logic of Terrorism: Violent and Non-Violent Responses”, in Dynamic Alliances: Strengthening Ties Between the GCC and Asia (Dubai: Gulf Research Center, 2006), pp. 34- 45.

15. Barry Buzan, Op. Cit., pp. 75-77.

16. جاسجيت سنج، «التسلح النووي والأمن الإقليمي من منظور هندي»، في توازن القوى في جنوب أسيا (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، ص ص. 51 - 67.

17. Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism", In The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 186- 88.

18. Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 21-32.

19. Ibid., pp. 51-64.

20. Bill McSweeney, Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relations (Cambridge, United Kingdom: Bill McSweeney 2004), pp. 96-110.